

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بالوادى



معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



ينظم :

الملتقى الدولي الأول حول :

النظام المحاسبي الهالي الجديد NSCF

في ظل معايير المحاسبة الدولية

تجارب ، تطبيقات وافاق

يومي : 17 - 18 جانفي 2010

بالقطب الجامعي الجديد الشط



من أجل تعزيز تطبيق معايير المحاسبة الدولية في لبنان

الدكتور محمد علم الدين

أنى لسعيد جداً لكي أقدم هذه المداخلة في الملتقى الدولي للمركز الجامعي بمدينة الوادي، بعنوان "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية - تجارب، تطبيقات وآفاق" وأقدم الشكر للمركز الجامعي بالوادي ومعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على إتاحة هذه الفرصة لي.

لبنان كما تعلمون هو بلد ديمقراطي منفتح على العديد من الحضارات حيث تتمازج فيه الحضارات المختلفة من الشرق والغرب وهذا ما أغنى لبنان وأعطاه من الدفع للإمام كي يتمكن من مواكبة التطور والوضع المعاصر. اقتصاد لبنان مبني على أساس اقتصاد السوق المفتوح وهو يعتمد هذا المبدأ منذ نشأته في عام 1926. منذ نشأة لبنان ونحن نزعم أننا نطمح إلى جذب الاستثمارات والى تمكين الاقتصاد اللبناني من مواجهة المنافسة العالمية. ومن أجل مواكبة الأسواق العالمية، قام لبنان بإصدار قانون مراقبة تبييض الأموال وقد تم رفع اسم لبنان من لائحة الدول غير المتعاونة مع منظمة الجات حول تبييض الأموال في بداية عام 2002م. كما نتمتع بقانون للسرية المصرفية منذ عام 1956 وهذه القوانين التي تحكم السرية المصرفية لم تتأثر رغم كل الأحداث التي جرت في لبنان من بين عامي 1975 و1990. وفي عام 1994، تم تنظيم مهنة خبراء المحاسبة القانونية كما يعتمد لبنان معايير المحاسبة الدولية منذ عام 1996 لكل الشركات المدرجة أسهما في البورصة وكذلك الأمر للمصارف وشركات التأمين.

فكرة عامة عن قطاع الشركات في لبنان

والواقع أننا اعتمدنا معايير المحاسبة الدولية على كل الشركات اللبنانية بين عامي 1996 و 2000 إلا أننا وجدنا أن اعتماد هذه المعايير على كل هذه الشركات بما فيها الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم هو أمر غير عملي لذلك تم إعداد النظام المحاسبي اللبناني بشكل معدل بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وبشكل نتمكن من خلاله من إصدار البيانات المالية وفقاً لأسس عالمية متعارف عليها. إن مجموع الشركات التي تم تسجيلها في السجل التجاري في لبنان هي حوالي 185 ألف شركة ومؤسسة رغم أن عدد السكان في لبنان لا يتجاوز 4 ملايين نسمة. صدر هذا التقدير في

2001/12/31 من قبل شركة للدراسات ولا أتحمل مسئولية صحته على الرغم من اعتقادي انه إحصاء تقريبي. نحن لدينا حوالي 7400 شركة مقفلة وحوالي 48 ألف شركة محدودة المسؤولية وحوالي 20 ألف شركة تضامن و 12 ألف شركة توصية و96 ألف منشأة فردية. إلا أننا نعتقد ووفق نفس مركز الإحصاءات أن الشركات النشطة لا يتجاوز عددها 84 ألف شركة منها حوالي 3300 في الزراعة و 14 ألف في الصناعة وحوالي 66 ألف في قطاع الخدمات، أي أن 79% من الاقتصاد اللبناني موجه إلى الخدمات و4% للزراعة و17% للصناعة. حجم القوى العاملة بهذه الشركات توزع كالتالي: 53% من الشركات والمؤسسات عدد الموظفين فيها أقل من 10 و 29% عدد العاملين بها من 11 إلى 20 موظف و14% عدد العاملين بين 21 و 50 موظف و4% يعمل بها من 51 إلى 100 عامل و142 شركة بها من 100 إلى 250 عامل و 91 شركة بها من 251 إلى 500 عامل و31 شركة بها أكثر من 500 وقل من 1000 و3 شركات فقط كما يقول مركز الإحصاءات يزيد عدد العاملين بها عن 1000 عامل.

ورغم إن بورصة بيروت تم إنشائها عام 1918 إلا أن الأحداث التي ألمت بلبنان قد ضربت هذه البورصة وأعادتها إلى الخلف عدة سنوات فلا يتعدى عدد الشركات

المدرجة اليوم في بورصة بيروت 13 شركة منها شركة واحدة للإعمار و6 مصارف تجارية لبنانية وشركة تجارية لبنانية و3 شركات صناعية وشركتين استثمارية. ومجموع الأموال التي تم توظيفها حتى الآن في بورصة بيروت هي حوالي 2,157 مليار دولار أمريكي إلا أنه يجب أن نلاحظ أن شركة واحد يبلغ حجم رأسمالها حوالي 1,650 مليار أي أن 12 شركة رأسمالها حوالي 600 مليون دولار في حين أن شركة واحدة رأسمالها 1,650 مليار دولار.

نستنتج من هذه الأرقام أن عدد الشركات المدرجة في بورصة بيروت ضئيل نسبياً حيث أن أغلبية الشركات اللبنانية صغيرة أو متوسطة الحجم ونلاحظ ارتفاع عدد شركات ومؤسسات الأشخاص بالمقارنة مع الشركات المساهمة.

البيئة المحيطة بالشركات العاملة في لبنان

وإذا أردنا أن نتعرف أكثر على البيئة المحيطة بالشركات العاملة في لبنان، وهي في رأيي بيئة مشابهة للبيئة الموجودة في المغرب العربي بشكل عام، فإن هذه البيئة تتصف بما يلي:

1- تركيز كبير في بنية الملكية: وهذا يعود إلى العقلية العربية التي تتحكم بكل فرد منا حيث أننا نعتمد دائماً على المبادلة الفردية وعلى الشخص الواحد الذي يقوم بالأمر. إن وضع استخدام معايير المحاسبة الدولية وحده لا يكفي لتحقيق نوع النمو الإقليمي الذي نتوقعه للأعمال، غير أن توفيق معايير المحاسبة الدولية مع المعايير المحاسبية لسوق رأس المال سيكون له أثر إيجابي على التدفقات الرأسمالية، حيث تقوم الهيئة لتبادل الأوراق المالية بالعمل مع عدة مؤسسات ومننديات لوضع إطار مقبول عالمياً لإعداد التقارير المالية.

2- ضعف مجالس الإدارة: ويتمثل السبب الأول لضعف مجالس الإدارة في أن كبار المالكين يسيطرون على مجالس الإدارة من خلال تعيين أقاربهم لتمثيلهم أو مساعدتهم على القرارات التي يتخذونها في مجالس الإدارة فيصبح قرار مجلس الإدارة مقتصرًا

بقرار رئيس مجلس الإدارة ولا يعبر عن الفكر المستقل لأعضاء مجلس الإدارة. ويرجع السبب الثاني في ضعف مجالس الإدارة إلى أسلوب اختيار المدراء المستقلين حيث يأتي مجلس الإدارة ببعض المدراء المستقلين ليس لكونهم متخصصين ولكن ليوافقوه على قراراته مهما كانت. إذ تكون مسألة تعيين مديرين مستقلين مسألة شكلية خاوية من المضمون. ومن الأسباب الأخرى لضعف مجالس الإدارة الانحياز الدائم لإفراد العائلة والأصدقاء في تكليفهم بالمهام فتمزج دائما العمل بالعلاقات العائلية والاجتماعية. كما أننا لانتمتع بفصل كامل بين الملكية وبين الإدارة.

وبرأيي إن الأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية، تمثلت بالممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة وبالأخص الشركات الأميركية للتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول. إذ كانت هذه المعايير بمثابة الثغرة التي تم استغلالها من قبل مجالس الإدارة بشكل سيئ، حيث أن الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض التي حدثت في الولايات المتحدة الأميركية والذي اقتصر دور المحاسبة في حينها على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك دون الالتزام بالمعايير المحاسبية بشكل سليم وعدم إظهار المصداقية والشفافية في قوائم البيانات المالية.

3- محدودية وسائل حماية صغار المساهمين: فلا زال قانون التجارة الصادر في لبنان عام 1943 والذي عدل عدة مرات وهو قانون تم استقاؤه من القانون الفرنسي ساريا. ورغم كل ما يتمتع به هذا القانون من مميزات، فإنه لازال قاصرا عن حماية صغار المساهمين ولإزال صغار المساهمين أو أي مساهم ولو وصلت نسبة أسهمه إلى 30% لا يدرك تماما أهمية الدور المناط به ولا يدرك أهمية حماية ورقابة الاستثمار الذي هو مساهم فيه. كما أنه لا يوجد لدينا في لبنان أي يردع قانوني حازم يمنع تضارب المصالح الذي يقوم بين صاحب الشركة أو رئيس مجلس الإدارة وتعامله مع أي شركة تابعة له تماما ولو تم ذلك لكان أيضا مسألة شكلية خاوية من المضمون. هذا ولا نغفل دور صغار المساهمين أنفسهم حيث يفتقدون إلى الوعي الكافي بأساليب حماية مصالحهم، ففي غالب الأحيان يطلبون من رئيس مجلس

الإدارة ويفوضونه تكليف أي خبير محاسبة يجد فيه المواصفات المناسبة لتدقيق الحسابات وإداء الرأي في صحة البيانات المالية. هذا بالحد الأدنى أن لم نقل إنهم لا يتدخلون بشكل آخر. وعند ذكر أسباب محدودية قدرة صغار المساهمين لا تغفل عدم وجود استقلالية تامة في القضاء الموجود لدينا واعتقد أن هذه صفة عامة في المشرق العربي حتى اليوم.

4- الغياب النسبي للالتزام المتبادل بين المواطنين والدولة: فالمواطن يعتبر أن كل مال يدفعه للدولة هو بمثابة جزية وليس ضريبة الهدف منها تنمية مقدرات الدولة كي تنعكس في خدمات أفضل للمواطن. ويبدأ هذا الأمر بأن صاحب الشركة المستقل لا يصرح عن أرقامه بشكل سليم لأنه يعتبر أن الدولة لا تقوم بتأدية واجباتها تجاهه لذلك لا يكون صريحاً في الكشف عن بياناته. والعكس صحيح فعندما لا تقدم الدولة خدمات للمواطنين تقول إنها مقصرة في تقديم الخدمات لأن الأرقام التي تقدم إليها أقل من اللازم وبالتالي لا توظف الضرائب بالشكل الأمثل في خدمة المواطنين. لذلك نلاحظ أن النسبة الكبرى من الشركات العاملة بلبنان هي مؤسسات فردية وشركات أشخاص صغيرة لأن الكل يحاول إبقاء المعلومات سرية، إما بسبب عدم رغبته في دفع ضرائب أو لأنه يعتبر أن إفشاء سر المهنة لديه يؤثر على المنافسة فيما يتوجه إليه. كما إن الغياب النسبي للالتزام المتبادل بين المواطنين والدولة يرجع إلى وجود بعض الفساد لدى بعض العاملين في الدولة بشكل عام.

توصيات لتعزيز تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات

إن العالم بدأ يفتتح بضرورة وجود معايير محاسبية ذات صفة عالمية بغرض تفاذي حدوث أزمات مالية جديدة قد تكون أقود من الأزمة المالية الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن.

الدروس التي يمكن للعالم العربي أن يستخلصها من الأزمة المالية العالمية هي أن الأسواق التي تتمتع بالانفتاح والشفافية لا تزال هي المحرك الرئيسي لتحقيق الرخاء الاقتصادي وفوق ذلك يعد التحرر الاقتصادي عاملاً أساسياً، إلى أن الخوف الأكبر

مستقبلاً هو أن الأزمات المالية والنقدية والاقتصادية، قد تتطور في وقت لاحق إلى أزمة عدم استقرار اجتماعي وإنساني.

ومن استعراض هذا الوضع أخرج ببعض التوصيات لعلها تعزز من تطبيق معايير محاسبية دولية كما يطلق عليها وهي كما يلي:

1- ضرورة وضع برامج للتوعية حول أهمية تظافر الجهود فالناس الذين تخرجوا من المدارس اليوم يحتاجون إلى دراسات واقعية عن تجارب نجاح وفشل الشركات الأخرى خارج البيئة التي نعيش فيها وداخل البيئة التي نعيش فيها. يجب أن يتعرفوا على أسباب نجاح أو فشل الشركات من خلال حلقات بحث توجه إلى كل صغار رجال الأعمال والعاملين في الوطن العربي.

2- ضرورة إشراك المجتمع العربي بالمشاركة في القرارات التي تتجم عن الهيئات الدولية المعنية بمعايير المحاسبة والمراجعة، لأن لهذا المجتمع خصوصياته، وتحديدًا العمليات المالية وفقاً للشريعة الإسلامية، إذ أنه من غير المقبول أن يبقى وضعنا العربي المحاسبي على هذه الحال، فيكتفي البعض بتطبيق بشكل كلي أو جزئي القرارات التي تنتج عن المنظمات الدولية، ويتجاهل البعض الآخر هذه المقررات.

3- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب في الإدارة العامة والخاصة شرط أن يكون هذا التطبيق حازماً وجازماً.

4- تعزيز استقلالية القضاء وقد تكون هذه هي التوصية الأولى التي تمكن كل مستثمر من الشعور بالأمان إذا ما استثمر أمواله.

5- ضرورة تكليف شركتي تدقيق مستقلتين بحسابات الشركات المدرجة والمصارف وشركات التأمين بحيث تصدران هاتين الشركتين تقريراً واحداً وقد لاحظت من نشاطي مع الاتحاد الدولي للمحاسبين وجود معارضة قوية لأي عملية مداورة بين خبراء المحاسبة وبرأيي أننا لن نتمكن من المحافظة على استقلالية خبير المحاسبة أي مدقق الحسابات إلا بالتأكيد على ضرورة المداورة مرة كل ثلاث سنوات أو مرة كل 6 سنوات والتجربة الجزائرية تجربة ناجحة حول هذا الأمر إذ لا تسمح بأن تزيد ولاية مدقق الحسابات عن 6 سنوات كأقصى حد على أن تكون هناك مداورة ولا تكون المداورة

للمدققين في نفس الوقت مع بعضهما البعض أي المدقق الأول يخرج بعد 3 سنوات والمدقق الثاني يخرج بعد 6 سنوات ويقومان المدققين بإصدار تقريراً مالياً واحداً يكونان مسؤولين عنه ولو كان هذا الأمر مطبقاً بالولايات المتحدة في أي لما انهارت شركة انرون.

6- ضرورة إصدار تشريع للشركات المساهمة المفتوحة في تكوين لجنة تدقيق والمقصود بالشركات المفتوحة هي الشركات التي يشارك فيها أفراد لا علاقة لهم ببعض أي أن هناك اختلاف في المصالح المشتركة لأننا في لبنان اعتمدنا أسلوب الشركات المساهمة للشركات العائلية الصغيرة وقد يكون هذا الأمر خطأ ولكن علينا أن نميز بين نوعين من الشركات، الشركات المساهمة المغلقة على مجموعة صغيرة والشركات المفتوحة. فالشركات المغلقة لا تريد أن يتدخل بها احد، إما الشركات المفتوحة أي الشركات المدرجة أسهمها في البورصة فهي تتفاعل مع الأطراف الأخرى والشركات التي تتعامل مع أطراف أخرى مثل المصارف وشركات التأمين.

7- تنظيم ندوات وورش عمل واقعية لترويج مفاهيم المعايير المحاسبية الدولية لأن هذا المفهوم لم يبدأ بالنسبة لنا في الوطن العربي إلا من فترة 5 سنوات فقط لذلك علينا أن نقيم المزيد من ورش العمل لتوضيح هذه المفاهيم أمام المسؤولين المنظمين للشركات المدرجة أسهمها بالبورصة.

8- وأوضح أن الوصول إلى الاستقرار المالي في العالم، إنما هو مسؤولية مشتركة بين المؤسسات العامة والخاصة من أجل وجود شراكة حقيقية وفعالة بين جميع الأطراف المعنية (وزارات، جامعات، شركات، مهن حرة...)، للحول دون وصول إلى انهيارات اقتصادية واجتماعية.

9- الاستفادة من تجارب الفشل نتيجة تطبيق معايير دولية بدل المعايير المحلية وهناك تجارب عديدة موجودة في العالم.

10- أعطى الاستقلالية الكاملة لمهنة خبير المحاسبة. في رأيي وبكل احترام أن الدول العربية التي أعطت الاستقلالية لمهنة خبراء المحاسبة لا تتعدى ست دول في حين أننا ندرك تماماً أن استقلالية مهنة خبراء المحاسبة في دول العالم الغربي وخاصة

- في الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا هو أمر موجود منذ أكثر من 40 أو 50 سنة وهي المهنة الأولى التي يعتمد عليها الاقتصاد في تطوير المقدرات الاقتصادية.
- 11- تعزيز فعالية دور الهيئات والسلطات الرقابية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- 12- ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية في إصدار التقارير والإفصاح عن أرقام الشركات.